التوقيع الشفوي: تقرير علني للأمن السياسي في سورية

د. عبد الرزاق عيد*

■ لقد رصد ابن خلدون حالة خراب العمران، ومناداة لسان الكون بالخمول والانقباض اذ هو يرثي تداعي عمران الحضارة العربية الاسلامية، عندما شخص عوامل هذا الاحتضار للأمة، فوجد ـ قبل الكواكبي ـ ان أحد عوامل هذا الاحتضار هو الاستبداد أو ما دعاه في مقدمته «العسف الذي يؤدي الى خراب النفوس وفساد النوع».

ولعل هذه العبارة هي الأشد تجوهرا في تفسير حالة الاحتضار التي تعيشها الأمة منذ ستة قرون ـ زمن ابن خلدون ـ حتى اليوم، اذ هي لا تموت وتترك العالم يتفتح شبابا، ولا تحيا لاحياء شباب العالم.

ان خراب النفوس وفساد النوع، كان احدى الاشكالات الانسانية التي رصدها تشيخوف في ظل الأوتوقراطية الروسية الاستبدادية لروسيا العجوز.

واني لا أتذكر تفاصيل تلك القصة عن ذلك المواطن الروسي الذي ملؤوا داخله بثقافة الخوف، حتى بلغ حد ان يكتب تقارير بنفسه عن نفسه لأجهزة الأمن!

فأعجبتني فكرة تشيخوف هذه عن التكيف مع ممالك الرعب والصمت التي تنال من النوع الانساني وتخرب عالمه النفسي بتغيير وظائف أدائه البشري (ان تكتب تقريرا بنفسك عن نفسك)، بعد ان تلقيت اليوم صباحا تبليغا لمراجعة الأمن السياسي في دمشق، سيما وانه لم يمر أكثر من شهر ونصف تقريبا على استضافة الأمن العسكري (فرع فلسطين) لي في دمشق لمدة ثلاثة أيام.

كان آخر استدعائي لفرعكم (الأمن السياسي)، منذ خمس سنوات، بمثابة مكسب حقوقي للحركة الديمقراطية عندما رفضنا المثول الى فرعكم الا عن طريق وزارة الداخلية، وفعلا تم الاستدعاء رسميا عن طريق قسم الشرطة في حارتي بحلب.

لكن يبدو انكم اليوم بسبب انتصاراتكم الباهرة على جبهة الحماية الداخلية لسورية من أهلها، فقد أعادت لكم الحنين الى عز الثمانينات ونشوتها السادية، فأرسلتم من يبلغنا مراجعة فرعكم في دمشق، ومن ثم ان نوقع على التبليغ، وعندما طلبنا قرار التبليغ لنوقع عليه رفض، فتساءلنا بحيرة اذن على ماذا نوقع؟ فأبرز لنا ورقة بيضاء لنوقع (على بياض)، فقلنا له مادمت بلغتنا شفويا فاننا نهبك توقيعا شفويا؟

وتأسيسا على ذلك أرجو ان تعتبروا ان حضوري لجهتكم سيكون حضورا شفويا، (فكما بلغتموني شفويا فان توقيعي كان شفويا مثلما سيكون مثولي لديكم شفويا) ...!عبرت ذات مرة ان المواطن السوري بل والباحث والدارس ليس بحاجة الى وثائق ومراجع ليثبت حالة التردي الذي آلت اليه أوضاع البلاد من حيث خراب النفوس وفساد النوع، فتكفيه تجاربه الشخصية اليومية مع الادارة، مع التعليم، مع القضاء، مع القانون ـ الحريات، مع المخابرات... الخ

ولذلك طالما نظرت بعدم الجدية الى كل تلك الطروحات التي تنعى على المعارضة السورية عدم توفرها على البرامج لتعبئة الجماهير، وذلك لقناعتي بان المواطن السوري بتجاربه ومعاشه وحياته تشكل له المرجعية البرنامجية الأكثر صدقا وحرارة من كل البرامج المكررة المجترة لأحزاب لم تعد قادرة سوى على الرواية والاستظهار والمشافهة.

وعلى هذا أستطيع بدون مقابلتكم وتحقيقاتكم ان أعرف بتجربتي الخاصة ـ ماذا تريدون شفويا مني، ومن ثم لماذا كان استدعاؤكم بدون حضوري تحريريا!؟

وبناء على هذه التجربة الشخصية يستطيع المرء البرهنة على انكم تعودون الى أساليب الثمانينات، وتنكصون عن أبسط مكتسبات الانفتاح الذي شهدته سورية خلال الخمس سنوات الماضية، وذلك أهم سؤال يطرحه علينا صحافيو الاعلام العربي والغربي حول مدى حقيقة عودة النظام الى أساليب القمع والاعتداء على الحريات الى ما قبل الخمس سنوات عندما كان النظام يحترم بها العالم والقانون الدولي، ومن ثم تساؤلهم عن دلالة ذلك: ان كان علامة قوة أم علامة خوف وقلق واضطراب (المرتكب) الذي لا يجد ملاذا سوى مزيد من الاندفاع على طريق ارتكاباته، بعد يأسه من الفرار من الاستحقاقات الموجبة، فيلجأ الى الاندفاع لخراب المعبد تحت الشعار الشمشوني « علي وعلى أعدائي».

وهذا ما راح يخلص له المحللون الأجانب، وهم يفسرون به حملة الاعتقالات الهوجاء الواسعة والتي تبلغ في هستيريتها حد اعادة الناس للسجن، كما حدث للصديق علي العبد الله وبنيه، واخيرا اعادة معتقل عريق قضى ثمانية عشر عاما في السجن الى السجن وهو الصديق فاتح جاموس، دون أي خجل أو حياء من حقوق الانسان ومن المجتمع الدولي، ناهيك عن المجتمع الأهلي الذي لم يعد له أي حساب في القاموس القيمي لأهل سلطة بلغ بهم التعبد لعجل السلطة الذهبي حد المرض الذي يتطلب علاجا نفسيا وليس سياسيا!

وفي سياق التراجعات عن هذه الهوامش البسيطة، كان لا بد لنا من تفسير استدعاء الأمن السياسي لنا شفويا، وفي فترة لم يمض على استدعائنا للأمن العسكري أكثر من شهر ونصف، حتى غدا السؤال مشروعا ان كان ثمة تنسيق بين هذه الأجهزة، أم انها تتسابق على اللعب بمصائرنا مع مجيء الصف الثاني المتعطش للسلطة بوصفها (عنطزة وزعرنة وتشبيح) على اعتبار انها سلطة خارجة عن القانون، لم تعد تهتم بأية رقابة (ضميرية أو وطنية أو دولية)، حيث القاعدة الأكثر شهرة في علم الاجتماع السياسي الحديث: (السلطة بلا رقابة تتحول الى عصابة) ...!

كان ملفي الأمني خلال ربع قرن، حتى قبل (انشقاقي) على رسالتكم الخالدة في الصمود والتصدي والممانعة، كان هذا الملف لدى رئيس فرع أمن الدولة في حلب، قبل ان ينتقل هذا الملف الآن الى فرع 235 للأمن العسكري الذي كرمتم الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، باطلاق اسمها على هذا الفرع (فرع فلسطين)!

خلال ربع قرن لم يكن ملفي الأمني لديكم (الأمن السياسي)، لكن مع ذلك كانت كل احتكاكاتي معكم استدعاء واعتقالا، انما تتعلق بزياراتي للمنطقة الشرقية (قامشلي ـ الحسكة ـ دير الزور) ولقد نمت على الأرض بين العشرات في مهجع صغير لدى فرعكم بحلب في أواخر الثمانينات، رغم اني كنت عضوا في أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي كانت في أوج تعفنها قبل النضج عندما حلت نفسها في حزبكم القائد، ثم استدعيت ـ من قبلكم ـ أول مرة في منتصف التسعينات بعد الاستجابة لدعوة من التجمع الوطني الديمقراطي في الحسكة لالقاء محاضرة!

ثم منعت من القاء محاضرة في منتدى بدرخان في القامشلي، واعتقلتم مهندسا ومحاميا من لجنة المنتدى، وضربا ضربا مبرحا من رئيس فرعكم ذاته في القامشلي ...!

وكنتم قد تدخلتم للضغط على منتدى في الرقة لمنعي من محاضرة هناك وارسلتم لي عشرات الرسائل: (التهديد والوعيد) ... والأمن السياسي نفسه هو الذي تدخل لمنع ندوة كنت أحد محاضريها في اطار الاحتفال باحياء ذكرى ياسين الحافظ الخامسة والعشرين في الحسكة، وهو كما هو معروف، واضع منطلقاتكم النظرية، وكان الموكل لمنع هذا الاحتفال في ذلك الحين ضابط في الأمن السياسي، مما كان لا بد ان يشكل انطباعا لدي بان الأمن السياسي هو المسؤول عن أمن المنطقة الشرقية ...!

وعلى هذا فانطلاقا من تجربتي الشخصية هذه مثلي مثل تجارب أي مواطن سوري، فاني لست بحاجة لأعرف سبب هذا الاستدعاء، وان ليس له تفسير سوى زيارتي الشخصية منذ أيام لدير الزور بدعوة من أصدقاء عمر الشباب، وكانت ـ بالأصل ـ دعوة ترفيهية، الا ان المصادفة قادت للقائي ببعض الشباب ذوي الميول الاسلامية المدنية الديمقراطية الذين عبروا عن رغبتهم بمناقشة كتاباتي في المسائل الاسلامية حول سلسلة: (سدنة هياكل الوهم : كتاب نقد البوطي أو كتاب نقد القرضاوي).

واني اعرف ـ بتجربتي الشخصية ايضا ـ انكم تريدون احكام الحصار ليس على حياتي الشخصية بل والعائلية عندما بلغت بكم الأمور ارهاب حتى أصدقاء ابنائي بتحذيرهم من الاتصال الهاتفي بهم.

وعلى هذا تتكامل الحلقات: فالأمن العسكري يقررمنع سفرنا خارج البلاد، وانتم تريدون منعنا من السفر داخل البلاد: أي الخروج من البيت، تحت صيغة مخابراتية أصبحت قديمة ومكشوفة، كما عبر أحد اصدقائنا من الكتاب المصريين المتضامنين معنا بوصفنا ضحايا «الاضطهاد غير المنظور» الذي تبرعون به غاية البراعة والذي يستند على احراج معنوي لـ (المضطهَد) ان لا يعترض لانه ليس لديه وثائق اثبات، ومن ثم اظهاره بمظهر المتشكي الذي «يشخصن» القضايا العامة، لكن هذه البراعة بدأت تتكشف عن سذاجتها لدى انظار المجتمع، وانظار الرأي العام الدولي الذي خبر هذه الأساليب لدرجة الفضيحة ...! بما فيها تبليغاتكم الشفوية التي تريدون من خلالها ان لا تقدموا وثائق تدينكم، متجاهلين حقيقة انكم الأشد ادانة في عالم اليوم، فلا داعي لكل هذه الشطارات ...!

في البداية كنت أفسر ردود فعلكم الرافضة لزياراتي للمنطقة الشمالية الشرقية (الجزيرة) هو موقفكم الشوفيني المعادي للأكراد، والمعادي لأي تجسير روحي وفكري وأخلاقي: (عربي ـ كردي)، لكن ماذا عن ياسين الحافظ الذي قلنا للضابط الذي أتى لمنع هذا اللقاء ان يحضر الندوة، وليس لدينا تحفظ على حضوره بل ومشاركته اذا كان لديه ما يشارك به سوى عضلاته!؟

ماذا عن دير الزور التي يفترض انها كانت (صدآمية) وفق معاييركم (المناسباتية والاستنسابية) وقد دفعت هذه المدينة في يوم ما ضريبة كبيرة لهذه التهمة!

لكن يفترض انكم تراجعتم عن خط مناهضة الصدآمية اليمينية (العفلقية)، سيما وانتم اليوم تقتفون الخطا الصدآمية بـ«الأسلمة القومية»!

نعم لقد التقيت بلفيف من الاسلاميين في دير الزور، انتم على يقين مطلق بانه ليس هناك اسلامي واحد ـ ليس بينهم فحسب ـ بل في سورية من هو قادر على ان يتحدث بوصفه من الاخوان المسلمين ـ (عدوكم الوسواسي الذي تحرصون على تثبيت صورة عداوته الضرورية) ـ نقول: لا يمكن ان يتحدث بوصفه اخوانيا مادام قانون 49 القروسطي الذي يحكم بالاعدام على حق الفرد في حرية التفكير، مسلطا فوق رأس المجتمع منذ أكثر من ربع قرن، وهو لا يزال يعمل به الى هذه اللحظة من عمر سورية الحديثة: سورية التحديث والاصلاح!

ولا أدل على تنوع المشارب لهذه الجلسة من وجود أحد الأشخاص الذي وجه لي لكمات نقدية عنيفة لاني نلت من قداسة شيخه البوطي، الذي هو شيخكم (شيخ السلطة): في كل الأحوال...

انني ككاتب وباحث ومفكر لا أضع شرطا على الحوار ولا أقبل ـ باسمي وباسم المثقفين السوريين ـ أي وصاية علينا تحدد لنا من نحاور ومن نقاطع لا على المستوى الوطني ولا القومي ولا المستوى الدولي، ولن نقبل خطوطكم الحمراء أوالصفراء أو الخضراء، ولا سقوفكم، ولو ان أساليب الترهيب هذه كانت مجدية مع أمثالنا، لما التقينا علنا وعلى الفضائيات مع المرشد العام للأخوان الأستاذ علي صدر الدين البيانوني، والقيام بلقاء آخر مع مدير معهد الشرق المفكر الأخواني الأستاذ زهير سالم... وانا وأمثالي كثر يراهنون على ممكنات اسلام مدني تنويري ديمقراطي سوري قابل للتعايش مع العلمانية كالتيار الاسلامي التركي الذي ندعو منذ سنوات ليكون نموذجا للاسلام السياسي السوري.

ويبدو ان رفضكم لهذا التيار ليس الا رفضا لدنيته ونبذه للعنف وقبوله بالتعدد، ومن ثم تفويت الفرصة عليكم ان تذبحوا السياسة في المجتمع تحت راية ذبحه، ومن ثم الاستمرار في تنفيذ احكام الاعدام بمناصريه، بينما تتسولون رضى الاسلام العنفي بعد ان فقدت بضاعتكم الايديولوجية (القومية) بريقها الخلبي بعد كل هذه الهزائم التي الحقتموها مع رفاقكم القوميين بالأمة، وليس آخرها (فأر الحفر) صدام حسين القائد الضرورة...

نحن ندعم اسلاما مدنيا ديمقراطيا، وانتم تريدون اسلاما (جهاديا / عنفيا) ليكون قربانا إما لاستخدامه في مشاريعكم وحروبكم عند الضرورة، او لذبحه لاشاعة الارهاب باسم اقناع العالم انكم تتعرضون للارهاب، وعلى هذا فلكم اسلامكم ولنا اسلامنا...

أما رأينا في خدام: فلقد عبرنا عنه في مقال مطول لنا، دعوناه على البرهنة نظريا ومعرفيا ـ وليس انتهازيا ـ على تحوله نحو الديمقراطية من خلال النقد الجذري لتجربته السلطوية، أما موضوع تحالف الأخوان معه، فهذا شأن آخر، إذ مجاله عالم السياسة والصفقات والمناورات، والنثر اليومي المبتذل للسياسة كفعل يومي، مما لا يستحق النقاش الا لمعارضة قليلة عقل، وسلطة غدت تخشى من ظلها ....!

* كاتب من سورية

العالم في قطرة ماء

محمد بنعبد القادر*

■ كان الرئيس المكسيكي فسنتي فوكس يتلو علينا في معرض خطابه الافتتاحي للمنتدى العالمي الرابع للماء، شذرات شيقة من ثنايا كتاب المايا المقدس «بوبول فو»، شذرات من غابر الأزمان تتغنى بالماء قوام الوجود وأصل الخلائق وألق الحياة، في تلك اللحظات كان شارع «انخيل ديلا اندبندنسيا» يغوص في خليط من أدخنة التلوث الهوائي وافرازات اللاكريموجين، أدخنة كثيفة تتراقص على ايقاع أبواق السيارات وهتاف الشعارات وصياح البوليس وصراخ الجرحى والمهرولين في كل اتجاه.

ازدادت قوات حفظ النظام ارتباكا عندما انضم طلبة الجامعات في مكسيكو الى نشطاء المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لتتشكل مسيرة ضخمة من حوالي عشرين ألف متظاهرحاولوا اختراق الشوارع المؤدية الى قصر المؤتمرات بمركز بيناميكس، حيث يجتمع لمدة أسبوع (16 ـ 22 مارس) عشرات الآلاف من المسؤولين الحكوميين والخبراء ورجال الأعمال من مختلف الدول والمنظمات العالمية من أجل تشخيص التحديات المطروحة والبدائل الممكنة لمواجهة أزمة الماء في العالم.

بعد مراكش، لاهاي وطوكيو، ها هي مكسيكو تستضيف الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للماء، وقد أحسنت عاصمة المكسيك بقبول هذه الاستضافة، ليس لانها مهد لحضارة عريقة نحتت هويتها على صفحة الماء، وقال شاعرها الكبير خوسي ايميليو باتشيكو «كل العالم ينغلق في نقطة ماء، قطرة تختزل الطوفان والظمأ وامتداد الأمازون وجلال المحيط»، وانما لان هذه العاصمة المثقلة بكثافة سكانها (21 مليون نسمة) والمريضة بتلوث مائها، وبتدهور حوض «اناواك» من حولها، هي خير مثال بالضبط لما ينبغي تجنبه في معالجة مختلف القضايا المدرجة في جدول أعمال المنتدى، كالحفاظ على التوازن الايكولوجي وسلامة الموارد المائية، والتوزيع العادل لماء الشرب ومعالجة المياه العادمة.

يجري الماء صافيا مترقرقا في الناحية الشمالية الغربية عبر المساحات الخضراء والاقامات الفاخرة، بينما في الجنوب الشرقي للعاصمة تقطر صنابير أحزمة الفقر بماء وسخ مائل الى الصفرة متقطع على الدوام، مما يضطر سكان بعض الأحياء مثل اسطاكالكو واتثابالبا لترقب مرور العربات، من أجل شراء حصة هزيلة من الماء العذب. وبينما يزداد سعر الماء ارتفاعا مما يثقل كاهل فقراء مكسيكو، يزداد مستوى الأرض انخفاضا بخمسين سنتمترا في السنة بفعل استنزاف الفرشاة المائية، ويزداد قلق من حتمية عجز مائي كاسح في غضون العشر سنوات المقبلة.

بعد ثلاثة أيام من الكر والفر، استطاع نفر من الحركة الاحتجاجية ولوج مبنى المنتدى، رفع المتظاهرون اللافتات وصاروا يجوبون أرجاء المركز وهم يخبطون قنينات بلاستيكية معبأة بقطع نقدية احتجاجا على تسليع الماء، كانت أقصى غايتهم هي الضغط على المنتدى من أجل تنصيص بيانه الختامي على «ان الماء حق من حقوق الانسان».

بينما الخطابات الرسمية تتدفق من المنصات كشلالات تنزل على السامعين بآخر الأرقام والمعطيات الاحصائية حول ندرة الماء، وكلفة الماء، وتلوث الماء، وحكامة الماء، وأخلاقيات الماء.

كان هناك بالموازاة نقاش آخر يتشعب في أروقة المنتدى ويفصل المشاركين الى فريقين، فريق يرى ان الماء ثروة انسانية مشتركة ينبغي تدبيرها وتوزيعها بكيفية عادلة، ضمن مقاربة تنموية شاملة ومستدامة في اطار التدبير العمومي والتضامن الدولي، وفريق ثان يذهب الى ان دروس التاريخ تعلمنا ان الماء لم يكن أبدا ثروة مشتركة للانسانية جمعاء، وانما رهان جيواستراتيجي تولدت عنه العديد من الحروب والنزاعات، وهو مورد طبيعي محدود ومكلف، وبضاعة تنطبق عليها قواعد الملكية ويمر تدبيره عبر آليات السوق، والحال ان مفهوم الحق في الماء كان قد تم الاعلان عنه ضمنا أو صراحة في عدد من المحافل والمواثيق الدولية، في مقدمتها خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة حول الماء الذي انعقد في ماردي بلاتا بالأرجنتين سنة 1977، والاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة في 1979، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل سنة 1989، واعلان دبلن حول الماء والتنمية المستدامة سنة 1992، كما نصت أهداف تنمية الألفية سنة 2000 على خفض نسبة الأشخاص المحرومين من ماء الشرب الآمن الى النصف بحلول عام 2015، وكانت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تبنت في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2002 بجنيف «ملاحظة عامة» حول الحق في الماء أكدت خلالها على ان الماء مورد طبيعي محدود وثروة عمومية أساسية بالنسبة للحياة والصحة، وذلك على اعتبار ان تمتيع الانسان بحقه في الماء ضروري من أجل حياة كريمة وشرط لازم من أجل تمتعه بباقي الحقوق الانسانية. وحتى لا يذهب الظن بأحد الى ان الحق في الماء يعني بالضرورة مجانية الماء، فانه ينبغي التوضيح ان الأمر هنا يتعلق بتمكين كل شخص من التوفر على كمية من الماء كافية لبقائه وكرامته، حيث يلزم ان تعطى الأولوية لغاية الاستعمال الشخصي والبيئي وللوقاية من المجاعة والأمراض.

بالرغم من ان العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا ينص صراحة على مفردة الماء، فان الحق في الماء يبقى متضمنا في عدد من الحقوق المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من العهد، والمتعلقة أساسا بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، وهذا ما يفرض على الدول الاعضاء في العهد واجب حماية الساكنة، ومنع أي جهة من الجهات من التدخل بأي طريقة في تعطيل حقها في الماء، وحتى يكون الماء في متناول الجميع على الدول الأطراف ان تتخذ الاجراءات الضرورية لتكريس وصيانة هذا الحق بما فيها السياسات الملائمة في مجال الأسعار، وفي مجال التدبير والتوزيع على أساس العدالة، وانطلاقا من مبدأ الاستدامة الذي يضمن هذا الحق بالنسبة للاجيال المقبلة أيضا.

هذه «الملاحظة العامة» التي اقرتها اللجنة المكلفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكدت كذلك على ضرورة مساهمة المنظمات الدولية المعنية كالمنظمة العالمية للتجارة، والمؤسسات المالية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، في التعاون مع الدول والحكومات لتفعيل هذا الحق، واعتباره ضمن سياساتها المتعلقة بمنح القروض وبرامج التقويم الهيكلي.

صحيح ان هذه «الملاحظة العامة» تبقى من وجهة نظر القانون الدولي مجرد توصية فاقدة للقوة الالزامية، ولكنها مع ذلك شكلت خطوة دالة نحو اعتراف المجتمع الدولي بهذا الحق في أفق بلورة اتفاقية دولية تكرس حق الانسان في الماء كحق أساسي غير قابل للتصرف أو للمتاجرة، فاذا كانت المواثيق الدولية لحقوق الانسان كلها تمجد الحق في الحياة، فكيف لا تعترف بالحق في الماء وبدونه لا وجود لأي حياة؟

الحاجة الحيوية الى الماء ضمن حقوق الانسان الأساسية.

* كاتب من المغرب

سيناريو الموت والحرب العالمية الثالثة

محمد خليفة*

■ نشر أحد المواقع الالكترونية الأمريكية تقريراًيرسم سيناريو لاندلاع حرب عالمية ثالثة تتعاون كل من الصين وروسيا وإيران على إثارتها، ويتمثل هذا السيناريو في أن يقوم الجيش الإيراني المؤلف من فرق مسلحة ومشاة صينية بالتقدم سراً وبسرعة لمحاصرة القوات البريطانية الموجودة في جنوب العراق ومن ثم يتشكل تهديداً فورياً لدول الخليج الصغيرة الغنية بالنفط مما يؤدي إلى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد إيران والصين وروسيا، فتندلع بذلك حرب عالمية ثالثة.

وقطعاً لا أحد يستبعد اندلاع مثل هذه الحرب خاصة مع انقلاب موازين القوى في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي ظلت تسيطر عليه الدول المنتصرة وهي، الولايات المتحدة وبريطانيا وإلى حد ما الاتحاد السوفيتي السابق.

فالعالم الآن يشهد تبدلاً في غير مصلحة الدول المسيطرة، وانقلاب الموازين يظهر بجلاء في أزمة البرنامج الذري الإيراني، مع الولايات المتحدة منذ غزو العراق عام 2003، حيث أثارت منذ ذلك التاريخ عاصفة دبلوماسية حول إيران بدعوى أن برنامجها الذري مخصص للأغراض العسكرية ويشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في المنطقة وعلى رأس هذه المصالح /إسرائيل/. وتنفي إيران الصفة العسكرية عن برنامجها الذري وتقول إنه مخصص لإنتاج الكهرباء وسوى ذلك من الاستخدامات السلمية الأخرى.

وحاولت الولايات المتحدة الإيحاء لإيران بمصير مماثل لمصير العراق إن لم توقف برنامجها الذري، لكن القيادة الإيرانية لم تلتفت إلى التهديد وواصلت مسيرتها النووية حتى أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مؤخراً أن إيران أصبحت القوة النووية الثامنة في العالم.

وتتصرف إيران وفق معادلة دولية جديدة فرضتها الصين وروسيا تقوم على مناكفة أمريكا ومنعها من التفرد بقيادة العالم وخلق عالم متعدد الأقطاب لا يكون فيه الإنفراد لدولة واحدة. وتجلت هذه السياسة في عجز مجلس الأمن الدولي، رغم رغبة الولايات المتحدة والقوى الغربية الحليفة لها، في فرض عقوبات دولية على إيران بهدف عزلها دولياً وإجبارها على الخضوع والتخلي عن برنامجها الذري.

فقد عقدت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، بالإضافة إلى ألمانيا عدة اجتماعات كان آخرها في موسكو بتاريخ 2006/4/17، بهدف الوصول إلى صيغة تتفق عليها هذه الدول لكبح جماح إيران وتقويض إستراتيجيتها. وكانت الولايات المتحدة والقوى الحليفة لها تحاول دائماً إقناع روسيا والصين بفرض عقوبات على إيران، لكن هاتين الدولتين تعارضان فرض العقوبات. وقد انفض اجتماع موسكو الأخير من دون الوصول إلى أية نتيجة. ولكل من روسيا والصين مصالحهما المختلفة مع إيران، وإن كانت المصلحة العليا لهاتين الدولتين تتمثل في قهر أمريكا وإفهامها أن العالم ليس ملكاً لها وحدها.

وتتمثل مصالح الصين مع إيران في الطاقة، ذلك أن الصين تملك كل الوسائل التي تجعل منها قوة عالمية عظمى، لكنها تعاني من نقص شديد في الطاقة، ومن أجل تأمين إمدادات دائمة لها من النفط والغاز، عقدت مع إيران عام 2004 اتفاقيات بقيمة 70 مليار دولار لاستثمار واستخراج النفط والغاز الإيرانيين، وبالتالي أصبح للصين مصلحة كبرى في بقاء إيران كما هي عليه الآن للمحافظة على إمداداتها من النفط والغاز، أما روسيا فإنها ترى في إيران المعادية للولايات المتحدة سياجاً يحمي حدودها الجنوبية ويحول دون وصول اليد الأمريكية إلى عمق أراضيها وتخريبها من الداخل وتفتيتها إلى مجموعة كبيرة من الدويلات، ولذلك فإن روسيا ترى أن من مصلحتها بقاء النظام الحالي المعادي لأمريكا في إيران، لكن الولايات المتحدة كانت قد وضعت /فيتو/ على البرنامج الذري الإيراني، وأعلنت أكثر من مرة على لسان مسؤوليها في البيت الأبيض والبنتاغون أنها لن تسمح لإيران بامتلاك الطاقة النووية حتى لو اضطرت إلى شن الحرب عليها. ويشكل إعلان الرئيس الإيراني بأن إيران أصبحت قوة نووية ثامنة طعنةً مباشرة للولايات المتحدة وإسقاطاً لهيبتها في العالم، وهذا شيء لا يمكن أن تسمح به لأن سماحها يعني أن دولاً أخرى قد تتجرأ وترفع رأسها في وجهها وتتحداها، وهذا أمر لا يليق بها وهي التي تخطط للهيمنة على العالم أجمع.

وتدرك الولايات المتحدة أن الخطر الحقيقي الذي يتهدد وجودها ليس إيران وتحديها، بل الصين التي إن لم يتم إيقاف زحفها، فإنها ستصل في المستقبل القريب إلى عرش العالم. والسبيل الوحيد لإيقاف طموحات الصين هو الحرب، فلا بد من زجها في حرب عالمية وتدميرها، كما حدث لليابان من قبل.

ذلك أنه عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939، واحتلت ألمانيا هولندا وفرنسا وضيقت الخناق على بريطانيا، سارعت اليابان التي كانت تطمح للوصول إلى عرش العالم إلى احتلال اندونيسيا التي كانت مستعمرة هولندية. كما احتلت الهند الصينية الفرنسية.

وهاجمت أملاك بريطانيا في استراليا وجزر المحيط الهادئ. وقد خافت الولايات المتحدة من أن تبقى اليابان خارج الحرب وتنجح في قطف ثمارها بعد دمار الدول الاستعمارية الأوروبية، لذا عمدت إلى زجها فيها من خلال تهديدها إياها بأنها ستعلن الحرب عليها إن لم تتوقف عن توسعها في أملاك الدول الاستعمارية الأوروبية، فبادرت اليابان إلى توجيه الضربة الأولى للولايات المتحدة بالهجوم على ميناء بيرل هاربر الحربي عام 1941 وعلى الفور أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان ودخلت بشكل مباشر في الحرب العالمية الثانية، وانتهت تلك الحرب بهزيمة اليابان وتحولت إلى مستعمرة أمريكية حتى اللحظة الراهنة، وتخطط الولايات المتحدة إلى جر الصين إلى مصير مماثل لمصير اليابان، وقد تكون إيران هي الفخ المنصوب للصين، فطالما أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل بوجود إيران نووية، فهذا يعني أنها ستدخل حتماً في مواجهة مع إيران، وإذا حدثت هذه المواجهة، فإن الصين لن تبقى مكتوفة الأيدي، بل ستدافع عن مصالحها من خلال تقديم المساعدة لإيران والحؤول دون انهزامها، وهذا سيدخلها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وهكذا ستندلع حرب عالمية ثالثة، وتؤخر الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية ضد إيران خوفاً من حدوث عواقب لا تريدها، وتعكف مراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الآن على تقييم قوة الصين ونتائج الدخول في مواجهة عسكرية معها، وإذا تبين لهذه المراكز أن الولايات المتحد سوف تنتصر في المواجهة فإن ضربة عسكرية أمريكية ضد إيران ستقع بشكل لا ريب فيه.

* كاتب من الإمارات

المهاجر العربي المثالي الذي تحلم فرنسا باستقدامه الى اراضيها

د. محمد عجلاني*

■ نسيت الطبقة السياسية الفرنسية كل مشاكل فرنسا الحالية الاقتصادية والاجتماعية وركزت مرة اخرى على موضوع الهجرة الذي هو جزء من مشاكل فرنسا وليس كل مشاكلها.

والغريب ان سركوزي وزير الداخلية وهو يعلم تماما ان جوهر المشكلة الفرنسية ليست سببه الهجرة او المهاجرون وانما الارادة السيئة للاقتصاد الفرنسي يصدر مشروع قانون آخر للحد من الهجرة الاجنبية او لتنظيمها كما يدعي وخطوط هذا المشروع الكبير تتضمن ثلاث او اربع نقاط رئيسية:

أولها: ان تحديد نسب الهجرة سيكون من عدة مناطق جغرافية في العالم، وليس فقط من دول شمال افريقيا او الدول الافريقية وهذا معناه لا نريد تدفق عرب ومسلمين وخاصة اذا كانوا فقراء الى اراضينا.

البند الثاني في المشروع يتضمن تعبئة وثائق تبين القدرة العلمية للمهاجر، وعلى اساس هذه المقدرة والكفاءة العلمية ستحدد السلطات الفرنسية قبوله ام لا على اراضيها وستمنحه بطاقة اقامة مؤقتة تجدد كل سنة، والأمر الخطير في هذا البند ان فرنسا بعد ان استعمرت دولا عديدة تقوم اليوم بممارسة استعمار جديد يتضمن سرقة الادمغة والرؤوس المفكرة من هذا العالم الثالث لكي يتم استخدامها في تطوير وتنمية الاقتصاد الفرنسي، وكأن دول العالم الثالث تفيض رؤوسا مفكرة وثروات علمية بشرية هائلة!!

اما البند الثالث وبالطبع فسترحب فرنسا بالمهاجر العربي المسلم الذي يحمل اموالا طائلة ليستثمرها في فرنسا لخلق فرص عمل للفرنسيين ولدعم الاقتصاد الفرنسي وبالطبع يجب نوعا ما التدقيق في هذه الاموال حتى لا يقال ان فرنسا تقوم بعملية تبييض الاموال المهاجرة او التي مصدرها غير شرعي وقانوني.

وناتي اخيرا الى البند الرابع وبالطبع يتعلق هذا البند بالتجمع العائلي، اي استقدام الرجل العربي المقيم في فرنسا زوجة عربية، او العكس، وبالطبع اصبح هناك شروط تعجيزية مالية يجب ان تتوفر لدى هذا الشخص المقيم على الاراضي الفرنسية منذ فترة طويلة، فيجب عليه ان يثبت ماليا بأنه يعمل منذ سنتين على الاقل ضمن عقد عمل ثابت قبل استقدام شريكة حياته، او ان يبرهن على انه يملك سكنا واسعا.. الخ.. من الشروط. اما بالنسبة للحصول على الجنسية الفرنسية، فيجب على المهاجر ان قبل به على الارض الفرنسية ووجد شريكة حياته التي تحمل الجنسية الفرنسية ان ينتظر اربع سنوات بعد مرور الزواج للحصول عليها، وترافق ذلك اجراءات تحقيق وتفتيش للتأكد من صحة الزواج، والتأكد من استمراريته.

اذن نحن امام مشروع قانون جديد للهجرة الهدف منه سياسي فرنسي للاستهلاك الداخلي، ولارضاء طموح سركوزي الرئاسي، لان هذا المشروع ان تحول الى قانون وصوت عليه فانه سيكون غير مجد وغير مفيد.

لان المهاجر المتعلم او الثري سيفكر بالهجرة الى بلاد اخرى تمنحه رواتب اعلى من فرنسا وتمنحه جنسيتها بشكل اسهل مما هو عليه في فرنسا، واما اذا كان ثرياً فبالطبع لن يستثمر امواله في فرنسا طالما ان النظام الضريبي والمالي مرتفع جدا في فرنسا عما هو عليه في دول اخرى، فالمهاجر المثالي الذي تحلم به فرنسا او العصفور النادر كما يقول المثل الفرنسي غير موجود، ولن يأتي الى اراضيها اذا وجد، وكفى السلطات الفرنسية طوباوية وعليهم ان يحلوا مشاكلهم الحقيقية لا ان يخترعوا مشاكل اضافية هم في غنى عنها.

* مدير مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس

حكومة «حماس»: نتائج وتوقعات!

جواد البشيتي

■ اختارت "حماس"، بعد فوزها بالغالبية العظمى من أصوات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات المجلس التشريعي، الانتقال من "المعارضة" إلى "الحكم"، ثم قبلت الانفراد بالحكومة الفلسطينية، ثم سعت في جعل حكومتها مركز الثقل في السلطة الفلسطينية، ثم أظهرت ميلا إلى الامتناع عن الاعتراف الفوري بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكأنها تنتظر إعادة بناء المنظمة بما يتفق مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي، وبما يسمح لها بتغليب برنامجها السياسي على البرنامج السياسي للمنظمة، فالانقلاب هنا يجب أن يَسْتَكْمِل الانقلاب هناك.

لقد حذَّرنا، لدى إعلان نتائج انتخابات المجلس التشريعي، من مغبَّة أن تختار "حماس" كل هذا الذي اختارته؛ فليس للشعب الفلسطيني من مصلحة حقيقية واقعية في ذلك. ودعونا قيادة "حماس" إلى أن تظل في المعارضة، وأن تستثمر نفوذها الشعبي والسياسي الكبير، وهيمنتها على المجلس التشريعي، في التأسيس لـ"مقاومة فلسطينية جديدة ومجدية"، وأن تقوم، في موازاة ذلك، بمنح القائلين بالحل عبر التفاوض السياسي مزيدا من الفرص والوقت لاختبار جدوى خياره